



# الدار قطني ومنهجه في إلزام الشيخين وأسباب عدم إخراجهما لما ألزم به

Al-Dar Qutni and his approach to obligating the two sheikhs  
and the reasons for their not producing what he was  
obligated to do

إعداد

عتيق بن سليمان بن عبدالله العتيق  
Ateeq Suleiman Abdullah Al-Ateeq

طالب في مرحلة الماجستير في قسم السنة وعلومها - جامعة القصيم

*Doi: 10.21608/jasis.2024.367239*

٢٠٢٤ / ٥ / ٥

استلام البحث

٢٠٢٤ / ٥ / ٢١

قبول البحث

العتيق، عتيق بن سليمان بن عبدالله (٢٠٢٤). الدار قطني ومنهجه في إلزام الشيخين وأسباب عدم إخراجهما لما ألزم به. *المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨ (٢٩)، ٢٢٧-٢٥٢.

<http://jasis.journals.ekb.eg>

## الدار قطني ومنهجه في إلزام الشيخين وأسباب عدم إخراجهما لما ألزم به

### المستخلص:

الدَّارْقُطْنِيُّ: وهو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدَّارْقُطْنِيُّ، الشافعي، ولد على الراجح سنة ٣٠٦ هـ في بغداد، في محلة كبيرة هناك اسمها دار القطن، وإليها يُنسب. والإلزام لغة أصله الجذر (لَزَمَ) وهو يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً، و"الإلزام" في الاصطلاح مرادف لمعنى "الاستدراك"، أو "التصحيح"، عند علماء الحديث، ويمكن القول بأن الإلزام عند الدارقطني هو: إخراج أحاديث ترك الشيخان إخراجها مع أن أسانيدهما أسانيد قد أخرجها في صحيحيهما بمثلها. وقد بدأ يذكر مجموعة من أحاديث بعض التابعين الذين أخرجوا لهما في صحيحيهما، مما يرى أنهما تركا من حديثه شيئاً ولم يخرجاه، وأخذ في تطبيق هذا المنهج في عشرة أحاديث وبعد انتهائه من سردها أورد قاعدة أخرى وهي: "ذكر أحاديث رجال من الصحابة رَوَوْا عن النبي ﷺ، رُوِيَتْ أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقلها، ولم يُخْرَجَا من أحاديثهم شيئاً، فيلزم إخراجها على مذهبهما"<sup>(١)</sup>. ثم بدأ في سرد التراجم الواردة في هذه الأحاديث العشر، وأخذ يعرض لجزء من الإسناد المبين لموضع الإلزام للصحابي، أو للتابعي الراوي عنه، ويذكر أحياناً مواضع الراوي عن التابعي، أما الرواة الضعفاء فيذكر بعضهم، ولا يعول عليهم، ولا يتطرق لبقية رجال الإسناد، وعند سرد التراجم يبتدئ كل ترجمة بقوله: حديث فلان عن فلان، ثم حذف كلمة حديث بعد ذلك واكتفى بذكر أسماء التراجم مباشرة واستخدم بعض العبارات التي بين فيها مواضع إخراج الشيخين لهذا الراوي الذي يلزم به.

ويقوم في بعض المواضع بذكر السند ولا يذكر المتن، وأما بالنسبة لمواضع الإلزام عنده، فكان إلزامه لأحاديث الصحابة الذين تفرد عنهم راوٍ ثقة، أخرج له الشيخين، أو أن يكون هذا الراوي في منزلة من أخرجوا له، كما أنه كان لا يولي اهتماماً بالأخبار الموقوفة على الصحابي التي تمت روايتها من طريق تابعي آخر، كما يشير أحياناً إلى وجود اختلاف، ويرجِّح أحد الوجهين، وقد يلزم أحد الشيخين دون الآخر.

وتركزت همّة الدارقطني في كتابه الإلزامات في ذكر أحاديث كان ينبغي على البخاري ومسلم إخراجها برأيه، قال النووي: "أن هذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح"<sup>(٢)</sup>، والواقع أنه أعلم وأنبه من أن يغيب عنه ما

(١) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٣٠.

(٢) أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط ٢، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢ هـ)، ج ١، ص ٢٤.

أشار إليه النووي، فوجه اعتراض الدارقطني كان مبنياً على أن الشيوخين قصدا الإعراض عن أحاديث بعينها، لأسباب لديهما، وأن هذه الأسباب غير وجيهة برأيه، نظراً لكونهما تجاوزا عنها، وغضاً الطرف عمداً عن مثلها في مواضع أخرى في كتابيهما، فهو لم يكن يحاسبهما بل كان يناقشهما في موقف اتخذه من بعض الأحاديث ورجح لديه أنهما أعرضا إعراضاً مقصوداً.

أما عن أسباب عدم إخراج الشيوخين للأحاديث التي ألزمهما به الدارقطني:

١- فيمكن القول بأن الشيوخين لم يقصدا استيعاب الحديث الصحيح جميعه في كتابيهما، وتركوا أحاديث صحيحة خشية الإطالة.

٢- و"إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلاً في معناه عمدة في بابيه ولم يخرج له نظيراً فذلك لا يكون إلا لعله فيه خفيت واطلعا عليها، أو التارك له منهما أو لغفلة عرضت والله أعلم"<sup>(٣)</sup>.

وخلص بعض الباحثين إلى أنه له سبب وجيه وهو قد يكمن في وجود علة في إسناد الحديث، أو علة في متن الحديث، ويمكن للباحث التوصل إلى هذه العلة من خلال البحث والنظر والتثبت<sup>(٤)</sup>. أضف إلى ذلك من أسباب، وجود اختلاف في الوصل والإرسال، أي اختلاف الرواة الثقات في حديث ما، بأن يرويه بعضهم متصلًا، وبعضهم مرسلًا، أو وجود اختلاف في السماع وعدمه<sup>(٥)</sup>.

### Abstract:

Al-Daraqutni: He is the Imam Al-Hafiz Abu Al-Hasan Ali bin Omar Al-Daraqutni, Al-Shafi'i. He was born according to the most likely opinion in the year 306 AH in Baghdad, in a large locality there called Dar Al-Qatun, to which he is attributed. The language of obligation has its root root (lizam), which indicates always accompanying a thing with another thing. "Illajam" in terminology is synonymous with the meaning of "recovery," or "correction," according to hadith scholars. It can be said that obligation according to Al-Daraqutni is: quoting hadiths of

(٣) تقي الدين عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، ط ٢ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨ هـ)، ص ٩٥.

(٤) ريان، إعراض الإمام البخاري عن تخريج الحديث في صحيحه، ص ٢٩٤.

(٥) محمد خالد كلاب، وحسين أحمد حمد، مسوغات عدم إخراج الإمام مسلم بعض الأحاديث في صحيحه عند الحافظ ابن رجب الحنبلي، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج ٨، ع ٧٩، سبتمبر ٢٠١٨م، ص ١٥٦-١٦٠.

abandonment. The two sheikhs narrated it even though its chain of transmission is similar chain of transmission in their Sahihs. He began by mentioning a group of hadiths from some of the followers who had narrated them in their Sahihs, from which he believes that they left out similar hadiths from him and did not narrate them. He began to apply this approach in ten hadiths, and after he finished narrating them, he mentioned another rule, which is: “He mentioned the hadiths of men from among the Companions.” They narrated on the authority of the Prophet, peace and blessings of God be upon him. Their hadiths were narrated from authentic sources whose transmitters are not impugned, and they did not narrate anything from their hadiths, so it is necessary to narrate them according to their doctrine. Then he began to list the biographies contained in these ten hadiths, and began to present part of the chain of transmission that clarifies the position of obligation for the Companion, or for the Tabi’i narrating on his authority, and he sometimes mentions the locations of the narrator on the authority of the Tabi’i. As for the weak narrators, he mentions some of them, and does not rely on them, and does not address the rest of the narrators. Attribution, and when listing the biographies, he begins each translation by saying: The hadith of so-and-so on the authority of so-and-so, then he deletes the word hadith after that and just mentions the names of the biographies directly and uses some phrases in which he explains the places in which the two sheikhs cited this narrator whom he adheres to.

## مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.  
أما بعد:

فإن علوم السنة والتصانيف فيها قد تعددت وتنوعت، فصارت المكتبة الإسلامية زاخرة بفضل الله بكم هائل من هذه العلوم والتصانيف، وكان من بينها: (كتاب الإلزامات) للإمام الدارقطني؛ ساق فيه عدداً من الأسانيد التي لم يخرجها أصحاب الصحيحين، ورأى أنهما أخرجاً مثلها.

ولذا كان من الأهمية بمكان تسليط الضوء على هذا الكتاب بشكل موجز وتحرير مراد المؤلف في مصطلحه، وفهم منهجه في تعقب الشيخين وإلزامهما، والذي يعلم بأنه من المقدمين في هذا الباب، ومحاولة لتلمس أسباب عدم ذكر تلك التراجم من إمامين هما غاية في الفقه والعلم والسعة والإتقان حتى يتبين أن وراء ذلك دقيقة من الأسباب التي تدل على علو الكعب في هذا الميدان، ومن الله يستمد العون والتوفيق والسداد.

## التمهيد

- المبحث الأول: ترجمة الإمام الدارقطني.
- المبحث الثاني: التعريف بكتاب الإلزامات.
- المبحث الثالث: مصطلح الإلزام والمصنفات فيه:
  - المطلب الأول: التعريف بمصطلح الإلزام.
  - المطلب الثاني: التعريف ببعض المصنفات في الإلزام.

## المبحث الأول

### ترجمة الإمام الدارقطني

اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو الإمام الحافظ، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبدالله الدارقطني<sup>(١)</sup> البغدادي، الشافعي<sup>(٢)</sup>، ويكنى بأبي الحسن<sup>(٣)</sup>.

(٦) ذكر السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ/١١٦٧م: "الدَّارِقُطْنِيُّ: بفتح الدال المهملة، بعدها الألف، ثم الراء، والقاف المضمومة، والطاء المهملة الساكنة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى دار القطن، وهي كانت محلة ببغداد كبيرة خربت الساعة، كنت أجتاز بها

وذهبت بعض المصادر إلى عدم إيراد اسم جده "النعمان بن دينار" ضمن ترجمته، ولعل هذه المصادر قد ذهبت إلى ذلك بقصد الاختصار<sup>(٩)</sup>.  
أما بخصوص مولده فقد ولد في مدينة بغداد، في محلة كبيرة هناك اسمها دار القطن، وإليها يُنسب<sup>(١٠)</sup>، واختلفت المصادر في تحديد سنة ميلاده، فقيل أنه ولد سنة خمس وثلاثمائة<sup>(١١)</sup>، وهناك من قال أن مولده كان "خمس خلون من شهر ذي القعدة سنة سنة وثلاثمائة"<sup>(١٢)</sup>، وقد روى ابن عساكر بسنده عن الدارقطني أنه قال: "ولدت في هذه السنة" وهي سنة ست وثلاثمائة<sup>(١٣)</sup>. وفي المعنى نفسه قال السلمي: "وقال: مات

بالجانب الغربي، وأراني صاحبنا الشيخ سعد الله بن محمد المقرئ، مسجده في دار القطن".  
يُنظر: عبدالكريم بن محمد السمعاني، الأنساب، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (حيدر أباد: دار المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م)، ج ٥، ص ٢٧٣؛ علي بن محمد بن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، (بيروت: دار صادر، ١٩٨٠م)، ج ١، ص ٤٨٣.

(٧) عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، ط ٢ (بيروت: هجر للنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ)، ج ٣، ص ٤٦٢.

(٨) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ج ١٣، ص ٤٨٧، ترجمة رقم: ٦٣٥٧؛ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن قايمار الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج ١٦، ص ٤٤٩، رقم الترجمة: ٣٣٢.

(٩) أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، (بيروت: دار هجر للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج ١٥، ص ٤٥٩-٤٦٠.

(١٠) السمعاني، الأنساب، ج ٥، ص ٢٧٣.

(١١) البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٤٨٧؛ جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ج ١٤، ص ٣٧٨، رقم الترجمة: ٢٩١٥.

(١٢) المصدران نفسها.

(١٣) أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، (دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ج ٣٤، ص ٩٦؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٤٩.

أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضي، الفقيه، سنة ست وثلاث مائة. قال الشيخ أبو الحسن الدارقطني: وولدت في هذه السنة<sup>(١٤)</sup>.

**صفاته الخلقية:**

وعن صفاته الخلقية فقد وصفه لنا أبو القاسم بن علي بن بكر بن علي بن حماد البندار بقوله: "سمعت من علي بن عمر الدارقطني، وأخذت كتبي وحضرت جنازة الدارقطني وصلى عليه في المسجد الذي في دار القطن ... وكان طوال أبيض"<sup>(١٥)</sup>.

**صفاته العلمية:**

اكتسب الدارقطني سمعة كبيرة في الحفظ والفهم والفتنة والذكاء، فكان موصوفاً من صغره بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر<sup>(١٦)</sup>. وقال القواس<sup>(١٧)</sup>: كُنَّا نمر إلى البغوي<sup>(١٨)</sup>، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ<sup>(١٩)</sup>، فدخلنا إلى البغوي، ومنعناه، فقع على الباب يبكي<sup>(٢٠)</sup>.

كما اشتهر بقوة حفظه، وفي ذلك روى ابن كثير أن الدارقطني جلس في مجلس إسماعيل الصقار<sup>(٢١)</sup>، وهو يملي على الناس الأحاديث، والدارقطني ينسخ، فقال له أحد الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف

(١٤) محمد بن حسين السلمي، **سؤالات السلمي للدارقطني**، تحقيق: سعد عبدالله الحميد وآخرين، (الرياض: د.ن، ١٤٢٧هـ)، ص ١٠٧.

(١٥) أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني**، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج ١، ص ٥٢.

(١٦) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج ١٥، ٤٥٩.

(١٧) هو يوسف بن عمر بن مسرور، أبو الفتح القواس، كان ثقة، صالحاً، صادقاً، زاهداً، وكانت وفاته في سنة ٣٨٥هـ. ينظر: البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ١٦، ٤٧٦.

(١٨) هو الحافظ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم البغوي، الحافظ، كان ثقة، وتوفي سنة ٣١٧هـ. ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعارف العثمانية، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م)، ج ٣، ص ٣٣٨، ٣٣٩.

(١٩) الكامخ مفرد كوامخ، وهو شيء من الأدم. ينظر مادة (كمخ)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت)، ج ٣، ص ١٥٧.

(٢٠) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج ٤٣، ص ٩٨؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٦، ص ٤٥٢.

(٢١) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصقار، الثقة الإمام النحوي المشهور، توفي سنة ٣٤١هـ. انظر: ابن حجر، **لسان الميزان**، ج ١، ص ٤٣٢.

فهمك، أتخفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا، فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثاً، فعددت الأحاديث، فوجدت كما قال: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومنتنه كذا، والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومنتنه كذا، ولم يزل الدارقطني يذكر هو أسانيد الحديث، ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فعجب الناس منه<sup>(٢٢)</sup>.

قال الخطيب البغدادي في وصف الدارقطني: "كان فريد عصره، مع الصدق والأمانة، والفقه، والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب... ومع صدقه وأمانته وورعه فقد جمع فصاحة اللسان"<sup>(٢٣)</sup>.

وقد روى الخطيب البغدادي عن الأزهري: أن أبا الحسن الدارقطني لما دخل مصر وأراد قراءة كتاب النسب للزبير بن بكار على شيخ علوي من أهل مدينة رسول الله ﷺ يقال له: مسلم بن عبيد الله، موصوفاً بالفصاحة ومن المطبوعين على العربية، فاجتمع إليه من كان من أهل العلم والأدب والفضل، وحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لحنه، أو يظفروا منه بسقطة، فلم يقدروا على ذلك، حتى جعل المسلم يتعجب، من تمكنه ويقول له: وعربية أيضاً!<sup>(٢٤)</sup>.

كان الدارقطني قوي الحفظ ذكياً، فاق أهل عصره، وكان حريصاً أن يسمع أحاديث الشيوخ الأحياء منهم مباشرة دون واسطة، وإن كلفه الأمر إلى الرحلة، وقد سمع ذات مرة أحاديث السوداني<sup>(٢٥)</sup>، ثم ارتحل إليه لسمعها منه مباشرة بالكوفة، فقال: "كُتبت ببغداد من أحاديث السوداني أحاديث يتفرد بها، ثم مضيت إلى الكوفة لأسمع منه، فجنّت إليه، وعنده أبو العباس بن عقدة<sup>(٢٦)</sup>. فدفعت إليه الأحاديث في ورقة، فنظر فيها أبو العباس، ثم رمى بها، واستنكرها، وأبى أن يقرأها، وقال: هؤلاء البغداديون يجيئون بما لا نعرفه... ثم قرأ أبو العباس عليه فمضى من جملة ما قرأه حديث منها، فقلت له: هذا الحديث من جملة الأحاديث، ثم مضى آخر، فقلت: وهذا

(٢٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٥، ص ٤٦٠.

(٢٣) البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٤٨٧.

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) أبو عبدالله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي الكوفي السوداني، الشيخ المحدث المعمر، حدث عنه الدارقطني، وكانت وفاته في صفر سنة ٣٢٦ هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٧٣. ترجمة رقم (٤٠).

(٢٦) أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي، المعروف بابن عقدة وهو لقب والده من أجل تعقيده في التصريف والنحو، وكان عقدة ورعاً ناسكاً، وكان أبو العباس بن عقدة من الحفاظ الكبار، وتوفي في سنة ٣٣٢ هـ. ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٥، ص ١٥٨.

أيضاً من جملتها، ثم مضى ثالث فقلت: وهذا أيضاً من منها، وانصرفت، وانقطعت عن العود إلى المجلس لحمى نالتي، فبينما أنا في الموضوع الذي كنت نزلته، إذا بداق يدق عليّ الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: ابن سعيد، فخرجت، وإذا بأبي العباس، فوقعت في صدره أقبلة، وقلت: يا سيدي، لم تجشمت المجيء؟ فقال: ما عرفناك إلا بعد انصرافك، وجعل يعتذر إليّ وقال لي: ما الذي أخرجك عن الحضور؟ فذكرت له أبي حممت، فقال: تحضر المجلس لتقرأ ما أحببت، فكننت بعد إذا حضرت أكرمني ورفعني في المجلس" (٢٧).

ومن الشواهد الأخرى على شدة حافظة الدارقطني، ما ذكره محمد بن طلحة النعالي (٢٨)، حيث قال: "حضرت مع أبي الحسن في دعوة عند بعض الناس ليلة، فجرى شيء من ذكر الأكلة، فاندفع أبو الحسن يورد أخبار الأكلة وحكاياتهم ونوادهم حتى قطع ليلته أو أكثرها بذلك" (٢٩).

وفي المعنى نفسه، قال أبو الحسن العتيقي (٣٠): "حضرت أبا الحسن وقد جاءه أبو الحسين البيضاوي بغريب ليقراً له شيئاً فامتنع، واعتلّ ببعض العلل، فقال: هذا غريب. وسأله أن يُملّي عليه أحاديث، فأملّي عليه أبو الحسن من حفظه مجلساً تزيد أحاديثه على العشرين متن، جميعها: (نعم الشيء الهدية أمام الحاجة)، فانصرف الرجل ثم جاء بعد، وقد أهدى له شيئاً، فقزبه وأملّي عليه من حفظه سبعة عشر حديثاً، متون جميعها: (إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه)" (٣١).

وعقب الذهبي على هذه الرواية بالقول: "هذه حكايات صحيحة... وهي دالة على سعة حفظ هذا الإمام" (٣٢).

ومما يدل على سعة حفظ الدارقطني أيضاً ما ذكره الخطيب البغدادي، إذ يروي عن شيخه البرقاني (٣٣)، "قلت له: هل أبو الحسن يملّي عليك (العلل) من حفظه؟ فقال: نعم.

(٢٧) البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٤٨٧؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٤٣، ص ٩٨.

(٢٨) محمد بن طلحة بن محمد بن عثمان أبو الحسن النعالي، ذكر عنه الخطيب البغدادي أنه: "شيخ كان يكتب معنا الحديث إلى أن مات، ويتتبع الغرائب والمناكير... وكان رافضياً" وتوفي في سنة ٤١٣ هـ. البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٧٠. رقم الترجمة (٩٢٩).

(٢٩) البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٤٨٧.

(٣٠) الإمام المحدث الثقة، أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي العتيقي، كان صدوقاً، وولد في سنة سبع وستين وثلاث مائة، وكان له بعض أجداده يسمى عتيقاً، وإليه ينسب. توفي في سنة إحدى وأربعين وأربع مائة. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٦٠٢-٦٠٣.

(٣١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٥٦.

(٣٢) المصدر السابق.

ثم شرح لي قصة جمع العلل<sup>(٣٤)</sup>. وعقب الذهبي على ذلك بالقول: "إن كان كتاب (العلل) الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه، كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا"<sup>(٣٥)</sup>، "وهذا شيء مدهش؛ كونه كان يُملي (العلل) من حفظه، فمن أراد أن يعرف قدر ذلك فليطالع كتاب (العلل) للدارقطني ليعرف كيف كان الحُفاظ"<sup>(٣٦)</sup>.

**رحلاته العلمية وأبرز شيوخه وتلامذته:**

مهدت البيئة العلمية التي نشأ فيها الدارقطني طريقه لطلب العلم منذ طفولته، إذ كان والده من أهل العلم بالحديث، وأحد رواته. ويفهم من حديث الدارقطني أنه بدأ الكتابة في سن التاسعة، فيروي عن نفسه "كُتبت في أول سنة خمس عشرة وثلاثمائة"<sup>(٣٧)</sup>، وكان مولده كما ذكر سابقاً سنة ست وثلاثمائة<sup>(٣٨)</sup>.

ويبدو أنه حفظ القرآن أيضاً في هذه المرحلة من عمره، وكان جميل الصوت، فقد قال عن نفسه: "كنت أنا والكتاني نسمع الحديث، فكانوا يقولون يخرج الكتاني محدّث البلد، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد، فخرجت أنا محدّثاً، والكتاني مقرئاً"<sup>(٣٩)</sup>، ولم يكن محدّثاً فحسب بل كان إماماً أيضاً في القراءات، وقد تصدّر في أواخر عمره للإقراء: فقال ابن الجزري: "كان الدارقطني أوجد أهل زمانه في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القراء والنحويين"<sup>(٤٠)</sup>، وقال الخطيب البغدادي "وكان له في القراءات كتاب مختصر، جمع الأصول في أبواب عقدها في أول الكتاب، وسمعت

(٣٣) الحافظ الثبت صاحب التصانيف، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي ثم البرقاني الشافعي، توفي في بغداد سنة ٤٢٥ هـ. انظر: أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب المعروف بالبرقاني، سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن للنشر، دت)، ص ٢١-٢٦.

(٣٤) البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٤٨٧.

(٣٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٥٥.

(٣٦) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م)، ج ٨، ص ٥٧٦.

(٣٧) البرقاني، سؤالات الدارقطني، ص ١٠.

(٣٨) البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٤٨؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٣٤، ص ٩٦.

(٣٩) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤٤، ص ٣٨٠.

(٤٠) شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، وعني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١ هـ برجستراسر، ١٣٥١هـ)، ج ١، ص ٥٥٩.

بعض من يعتني بالقراءات يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته في هذا، وصار القراء بعده يسلكون ذلك<sup>(٤١)</sup>.

وفي السياق ذاته، أورد الذهبي قولاً عن موسوعية المعرفة عند الدارقطني، "كان الدارقطني ذكياً، إذا ذُكر شيئاً من العلم أي نوع كان، وجد عنده منه نصيب وافر"<sup>(٤٢)</sup>.

بدأ الدارقطني الانخراط في العلم والسماع في سن مبكرة، فسمع وهو صبي من أبي القاسم البغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد<sup>(٤٣)</sup>، وأبي بكر بن أبي داود، ومحمد بن نيروز الأنماطي<sup>(٤٤)</sup> وغيرهم<sup>(٤٥)</sup>. ثم رحل في طلب العلم بعد أن سمع من شيوخه في بغداد، فبدأ بالبصرة، حيث رحل إليها في حدود سنة العشرين وثلاثمائة<sup>(٤٦)</sup>، وسمع بها من شيوخ عدة، مثل محمد بن سليمان المالكي، وأحمد بن محمد العطار، ويعقوب بن يوسف الخلال، وغيرهم، ثم رحل إلى الكوفة، وسمع بها من محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي السوداني، وعبد الله بن يحيى الطلحي وغيرهما<sup>(٤٧)</sup>، وسمع بواسط بعد ذهابه إليها من أحمد بن عمرو بن عثمان المعدل، وأحمد بن محمد بن سعدان، وغيرهم، ثم سمع بمكة أثناء حجه بها من الحسن بن الخضر المعدل، كما ذهب إلى طبرية، وألف بها تاريخ محمد بن خرز الطبراني.

كما ارتحل إلى مصر في سنة سبع وخمسين وثلاثمائة، وسمع بها من علي بن عبد الله بن الفضل، وعلي بن أحمد بن الأزرق، وغيرهم. وقد تأثر به أهل مصر كثيراً، وفي ذلك يروي الذهبي عن الحاكم: "دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السن، واستفاد وأفاد، ومصنفاته يطول ذكرها"<sup>(٤٧)</sup> ولما أراد الخروج منها خرجوا يودعونها

(٤١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٥٢.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب، الإمام الحافظ، محدث العراق، مولى الخليفة أبي جعفر المنصور، عالم باعلل والرجال، ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين، وكانت وفاته في الكوفة في ذي القعدة سنة ثمان عشرة وثلاث مائة، عن تسعين سنة وأشهر. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٥٠١-٥٠٥.

(٤٤) ابن نيروز أبو بكر محمد بن إبراهيم الأنماطي، الشيخ المسند، الصدوق، مات في سن ثمان عشرة وثلاث مائة، عن بضع وثمانين سنة. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٩.

(٤٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٤٩.

(٤٦) شمس الدين محمد أحمد بن قايماز الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م)، ج ٣، ص ٥٧٢.

(٤٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٥٧.

وهم يبكون لفراقه، فقال لهم: "تبكون وعندكم عبد الغني بن سعيد، وفيه الخلف"<sup>(٤٨)</sup>، وكان عبد الغني بن سعيد أشهر تلاميذه في مصر، وكان يقول عندما سأله أبو بكر البرقاني بعد رجوعه من مصر: "هل رأيت في طريقك من يفهم شيئاً من العلم، فقال ما رأيت في طول طريقي أحداً إلا شاباً بمصر يقال له عبد الغني، كأنه شعلة نار، وجعل يفخم أمره ويرفع ذكره... وقال الصوري: قال أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي: قال لي أبي: خرجنا يوماً مع أبي الحسن الدارقطني من عند أبي جعفر مسلم الحسيني، فلقينا عبد الغني بن سعيد فسلم على أبي الحسن ووفقاً ساعة يتحدثان، ثم انصرف عبد الغني، فالتفت إلينا أبو الحسن فقال: يا أصحابنا! ما التقيت من مرة مع شابكم هذا فانصرفت عنه إلا بفائدة"<sup>(٤٩)</sup>.

أما بغداد فكانت بيئة علمية خصبة، مليئة بالعلماء في التفسير والحديث والفقه والقراءات وشتي العلوم، وكان الدارقطني أحد علمائها البارزين، وحفاظها المتقنين، فأخذ عنه البغداديون والدمشقيون والمصريون، فمن أشهرهم من أصحاب المصنفات: الحاكم أبو عبد الله النيسابوري<sup>(٥٠)</sup>، وعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، وتمام الرازي، وأبونعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، وأبو عبد الرحمن السلمي، وحمزة بن يوسف السهمي، وخلق كثير لا يحصون يصعب حصرهم<sup>(٥١)</sup>.

وكانت وفاته في يوم الخميس لثمان خلون من شهر ذي القعدة من سنة خمس وثمانين وثلاثمائة<sup>(٥٢)</sup>، وكان قد بلغ الثمانين، وفي ذلك يذكر أبو القاسم بن علي البندار بقوله: "سمعت من علي بن عمر الدارقطني، وأخذت كتبي وحضرت جنازة الدارقطني

(٤٨) أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نقطة، **تكملة الإكمال**، تحقيق: عبد القيم عبد رب النبي، وشارك في تحقيق الجزء الثاني: محمد صالح عبدالعزيز المراد، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٨-١٤١٨هـ)، ج ١، ص ٩٧.

(٤٩) ابن نقطة، **إكمال الإكمال**، ج ١، ص ٩٧.

(٥٠) محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، الحافظ أبو عبدالله الحاكم، إمام أهل الحديث في عصره، كان عالماً عارفاً واسع العلم، إماماً نافذاً، شيخ المحدثين. وولد بنيسابور سنة ٣٢١هـ، وكانت وفاته في سنة ٤٠٣هـ انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٦٢-١٧٧؛ ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج ٤، ص ٢٨٠.

(٥١) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج ٤٣، ص ٩٣-٩٤؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٦، ص ٤٥٠.

(٥٢) البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ١٣، ص ٤٨٧.

وصلى عليه في المسجد الذي في دار القطن سنة خمس وثمانين وثلاثمائة وكان طوال أبيض<sup>(٥٣)</sup>.

### صحة اعتقاده ومذهبه الفقهي:

كان الدراقطني صحيح الاعتقاد سليم المذهب، فيقول الخطيب البغدادي: "انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلم الأحاديث... مع الصدق والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب"<sup>(٥٤)</sup>، كما قال الذهبي "كان إليه المنتهى في السنة ومذاهب السلف، لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام ولا الجدل، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفياً"<sup>(٥٥)</sup>. ويؤكد السلمي هذا الرأي بقوله: "سمعت الشيخ أبا الحسن يقول: وما في الدنيا شيء أبغض إلي من علم الكلام"<sup>(٥٦)</sup>. وأورد الذهبي له رأياً في الرافضة فقال: "قال الدارقطني: اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: علي أفضل، فتحاكموا إلي، فأمسكت، وقلت: الإمساك خير، ثم لم أر لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم، وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ -، هذا قول أهل السنة، وهو أول عقد يخل في الرفض"<sup>(٥٧)</sup>.

وقد روى الخطيب البغدادي أن الدارقطني كان إماماً في معرفة مذاهب الفقهاء، فتصنيفه لكتاب "السنن" لدليل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا تقدمت معرفته بالاختلاف في "الأحكام"، كما روى ابن عساكر أنه "قد درس فقه الشافعي على يد أبي سعيد الإصطخري، وقيل بل درس الفقه على صاحب لأبي سعيد وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه"<sup>(٥٨)</sup>، وأكد ابن خلكان على ذلك بقوله: "كان عالماً حافظاً فقيهاً على مذهب الإمام الشافعي -رضي الله عنه- أخذ الفقه عن أبي سعيد الإصطخري الفقيه الشافعي، وقيل: بل أخذه عن صاحب لأبي سعيد، وكان عارفاً باختلاف الفقهاء"<sup>(٥٩)</sup>. وحين سئل شيخ الإسلام ابن

(٥٣) أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج ١، ص ٥٢.

(٥٤) البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٤٨٧.

(٥٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٥٧.

(٥٦) السلمي، سؤالات السلمي، ص ٤٨٠؛ ابن القيسراني، أطراف الغرائب، ج ١، ص ٥٢.

(٥٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٥٧.

(٥٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٤٣، ص ٩٧.

(٥٩) شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠-١٩٩٤م).

تيمية عن الأئمة من أهل الحديث ومذاهبهم واجتهادهم أجاب بقوله: "وأما البيهقي فكان على مذهب الشافعي، منتصرًا له في عامة أقواله، والدارقطني هو أيضًا يميل إلى مذهب الشافعي، وأئمة السند والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه"<sup>(٦٠)</sup>.

#### أبرز أحداث عصره السياسية والاجتماعية والعلمية:

على الرغم من أن عصر الدارقطني يعد عصرًا ذهبيًا من الناحيتين العلمية والحضارية، إلا أنه كان عصرًا مضطربًا من الناحيتين السياسية والاجتماعية، فكانت السمة الغالبة على حكم الخلفاء العباسيين في القرن الرابع الهجري، هي الصراع والخلاف فيما بينهم على الحكم وبسط النفوذ، مما تسبب في حالة اضطراب أمنية كبيرة، وعدم استقرار في مختلف أركان الدولة، وكان على رأس الخلافة عند ولادة الدارقطني الخليفة أبو الفضل جعفر المقتدر بالله العباسي (٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٨-٩٣٢م)، وكان قد تولى الخلافة وعمره ثلاثة عشر عامًا، وكانت فترة حكمه مثالًا للضعف السياسي وانتشار الفتن لصغر سنه، وانشغاله باللهو واللعب، فمات مقتولاً في سنة ٩٣٢هـ/٩٣٢م<sup>(٦١)</sup>. ثم جاء بعده عددًا من الخلفاء الضعاف الذين لم يكونوا أحسن حالًا منه؛ فظهرت في عصرهم فتن واضطرابات ناجمة عن الضعف الشديد للحكم المركزي للخلافة، بالإضافة إلى اشتداد شوكة القرامطة، فانتشر الظلم من قبل الحكام، وميل بعضهم إلى الفرق المبتدعة<sup>(٦٢)</sup>، مثل المعتزلة والرافضة وغيرهما، بالإضافة إلى تجرئ الأعداء مثل البيزنطيين وغيرهم لغزو البلاد. ولا شك أن هذه الحالة السياسية المضطربة قد أثرت بصورة سلبية على الدارقطني وغيره من العلماء في هذه المرحلة من تاريخ الخلافة العباسية.

انعكست هذه الحالة السياسية المضطربة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الخلافة، حيث انتشرت بعض الآفات الاجتماعية مثل السرقة والنهب وغياب

(٦٠) تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ج ٢٠، ص ٤١٦.

(٦١) منى لطفي ذياب، **خلافة المقتدر بالله (٢٩٥-٣٢٠هـ) دراسة في النواحي السياسية والإدارية**، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م)، ص ٤-٣٦.

(٦٢) محمد عبده صالح، "دراسة تاريخية للأثار السلبية في اختلاف المذاهب الإسلامية في عهد الخليفة المقتدر بالله ٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٨-٩٣٢م" مجلة أبحاث بكلية الآداب بجامعة سرت، ع. ٢٠، ٢٠٢٢م، ص ١٣١-١٦٠.

الأمن، فضلاً عن انتشار الفقر والجوع في عاصمة الخلافة، وضعف الحالة الاقتصادية في البلاد<sup>(٦٣)</sup>.

أما الناحية العلمية في ذلك الوقت، فكانت متماسكة ومزدهرة، لكون القرن الرابع الهجري قرن جني الثمار للجهود العلمية للخلفاء العباسيين الكبار في القرن الثالث، لذا كان عصر الدارقطني زاخراً بالعلماء الكبار، وطلبة العلم في كافة التخصصات<sup>(٦٤)</sup>.

#### المبحث الثاني: التعريف بكتاب الإلزامات

يعد كتاب الإلزامات للدارقطني أحد أهم مؤلفاته، وقد ذُكر في أول صفحة من نسخة (زين العابدين)<sup>(٦٥)</sup> تعريف بالكتاب، قال فيه: "هذا كتاب الإلزامات على صحيح البخاري ومسلم، تصنيف الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني رحمه الله تعالى"<sup>(٦٦)</sup>.

ثم جاء في أول نسخة (بتنه خدابخش) قولاً استهلالياً للتعريف بالكتاب فقال: "أخبركم أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني الحافظ في كتابه، وقال: ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، من حديث بعض التابعين، وتركنا من حديثه شبيهاً به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من

(٦٣) ذياب، خلافة المقتدر، ص ٤٦؛ حامد غنيم سعيد، الدولة العباسية ومراكز القوى في عهد المقتدر بالله ٢٩٥-٣٢٠هـ، مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع. ٣، ١٩٧٩، ص ١١١-١١٥.

(٦٤) كريمة بنقرة، الحياة المذهبية والعلمية للخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع. ٩، ص ٣٠٨-٣١٩.

(٦٥) ذكر محقق الكتاب أنه قد وصل إلينا نسختان منه، إحداهما نسخة الشيخ محمد الأمين المصري، وهي نسخة مصورة عن نسخة في مكتبة (بتنه خدابخش) شمالي الهند، وهي نسخة مكونة من (٤٨) صفح، والصفحة (٢٠) سطرأ بخط فارسي جيد.

والنسخة الثانية مصورة عن نسخة الشيخ حماد الأنصاري نسخها عن نسخة أبي محمد زين العابدين الأروي البهاري. فرغ الشيخ حماد من نسخها يوم الاثنين (١٨/٤/١٣٨٢هـ) في مكة المكرمة، وقابلها على الأصل المذكور، وانتهت مقابلتها يوم الخميس (١١/٦/١٣٨٢هـ)، وهي عبارة (٣٦) صفحة وتشتمل الصفحة على ٣٢ سطرأ.

وأبو محمد زين العابدين فرغ من تسويد نسخته يوم الأربعاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الثانية سنة ١٣٢٢هـ، ووجدت نسخة من عند الشيخ بديع الدين السندي بمكة، وهي ونسخة الشيخ حماد من أصل واحد، وعدد صفحاتها (١١٠)، صفحة ١٥ سطرأ.

(٦٦) أبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني، الإلزامات والنتبع، تحقيق: أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط ٣ (صنعاء: دار الآثار للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص ٩٣.

التابعين الثقات ما يلزم إخراجهم على شرطهما ومذهبهما، فيما نذكره إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق" (٦٧).

وقد ذكر النووي شرحاً لذلك بالقول: "ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني -رحمه الله- البخاري ومسلماً -رضي الله عنهما- إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدنا أسانيد قد أخرجنا لروايتها في صحيحيهما بها" (٦٨).

وعنوان الكتاب كما جاء على أغلفة النسخ الخطية التي اعتمد عليها محقق الكتاب هو: "الإلزامات" (٦٩).

وتعود أهمية هذا الكتاب، رغم صغر حجمه، إلى فكرته التي قام عليها، حيث إنه يعد أول كتاب في باب، تناول هذه الفكرة بصورة غير مسبقة، وتبعه بعض أئمة الحديث فيهما بعد، فضلاً عن اتخاذه لأهم كتابين في الحديث، وهما صحيحا البخاري ومسلم، مجالاً تطبيقياً لهذه الفكرة.

#### المبحث الثالث: مصطلح الإلزام والمصنفات فيه

##### - المطلب الأول: التعريف بمصطلح الإلزام

الإلزام لغة أصله الجذر (لزمَ)، واللام، والزاء، والميم أصل واحد صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً، ويقال: لزمه الشيء يلزمه، واللزام هو العذاب الملازم للكفار (٧٠).

وذكر ابن منظور: رجل لزمه: يلزم الشيء فلا يفارقه، واللزام يعني الفيصل جداً (٧١). وذكر الفيروز أبادي عن الجذر (لزم) أن واللزم محركة تعني فصل الشيء (٧٢). كما ذكر الزبيدي أن اللزام ما يمتنع انفكاكه عن الشيء، والجمع لوازم، وهو ملزوم به (٧٣).

أما المعنى في الاصطلاح فإن مصطلح "الإلزام" يعد مرادفاً لمعنى "الاستدراك"، أو "التصحيح"، عند علماء الحديث، ولم يتم الفصل بينهما في المعنى، ويقول الدارقطني وغيره أن جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح، لا مطعن في ناقلها، ولم يخرجوا من أحاديثهم شيئاً، فيلزمهما إخراجها على مذهبهما، وذكر البيهقي أنهما اتفقا على

(٦٧) الدارقطني، الإلزامات، ص ٩٤

(٦٨) النووي، شرح صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤.

(٦٩) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٨-١٩.

(٧٠) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٢٤٥.

(٧١) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٢.

(٧٢) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص ١١٥٨.

(٧٣) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٨-١٩.

أحاديث من صحيفة همّام بن منبّه، وأن كل واحد مهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد. وصنّف الدارقطني، وأبو زر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما<sup>(٧٤)</sup>.

ومن هذا المعنى يمكن القول بأن الإلزام عند الدارقطني هو إخراج أحاديث ترك الشيخان إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجها في صحيحيهما بمثلها.

#### - المطلب الثاني: التعريف ببعض المصنفات في الإلزام

نبّه الشيخان، البخاري ومسلم، على أن ما جمعهما في صحيحيهما لم يكن كل الصحيح الذي جمعهما، وإنما ذكر البخاري أنه أدخل في كتابه الجامع ما صح، وترك الصحاح الطوال. أما مسلم فقد ذكر أن جامعه الصحيح لم يتضمن كل ما صح عنده، وإنما وضع فيه فقط ما تم الإجماع عليه، ولذا فقد انبرى بعض أئمة الحديث لجمع الأحاديث الصحيحة التي تركها الشيخين، مثال: صحيح ابن خزيمة<sup>(٧٥)</sup>، وصحيح ابن حبان<sup>(٧٦)</sup>.

وبالقياس على ذلك فقد ظهر من بعض أئمة الحديث استدراك من نوع آخر، وهو جمع أحاديث لم يخرجها الشيخين على شرطهما فيما أخرجاه.

وقد ذكر محقق الكتاب تعقيباً على ذلك "أن هذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما -أي الشيخين- لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما أنهما لم يستوعبها، وإنما قصدا جمع جُمَل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه، أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابيه، ولم يخرجها له نظيراً، ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كان رويها، ويحتمل أنهما تركاه نسياناً، أو إينازاً لترك الإطالة، أو رأياً أن غيره مما ذكره يسد مسدّه، أو غير ذلك"<sup>(٧٧)</sup>.

وبالإضافة إلى مصنف الدارقطني محل الدراسة، فهناك مصنف آخر مطبوع للحاكم النيسابوري، عنوانه المستدرك على الصحيحين<sup>(٧٨)</sup>.

(٧٤) الدارقطني، الإلزامات، ص ٦٠.

(٧٥) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت).

(٧٦) محمد بن حبان بن أحمد، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: الرسالة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

(٧٧) الدارقطني، الإلزامات، ص ٦٩-٧٠.

(٧٨) أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م).

والمستدرک هو کتاب جمع فيه الإمام الحاكم النيسابوري أحاديث لم تخرج في صحيح البخاري ومسلم استدراكاً عليهما، وقد تكون على شرطهما أو شرط أحدهما، وموضوعه إخراج أحاديث صحيحة رواها ثقات، قد احتج بمثلها البخاري أو مسلم أو كليهما معاً. وقد ذكر أن سبب تأليفه للمستدرک هو الرد على المبتدعة أعداء السنة في عصره، وزعمهم أنه لا يصح من الحديث إلا ما في الصحيحين، فأخرج أحاديث قال بأنها على شرطهما أو شرط أحدهما في نظره، ولم يقتصر على ذلك، وإنما أخرج أحاديثاً وذكر أنها صحيحة، وأخرى إنها ضعيفة، وغيرها سكت عنها<sup>(٧٩)</sup>.

### مقصود الدراسة وهي بيان المنهج وأسباب عدم الإخراج

#### المبحث الأول: منهج الدارقطني في إلزام الشيخين

اتبع الدارقطني طريقة منهجية خاصة في عرض فكرة الإلزام على الشيخين، حيث بدأ بذكر مجموعة من أحاديث بعض التابعين الذين أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما، مما يرى أنهما تركا من حديثه شبيهاً ولم يخرجاه، ونص على ذلك في هذا الباب في مطلع كتابه بقوله: "ذَكَرُ مَا حَضَرَنِي ذِكْرُهُ مِمَّا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَوْ أَحَدُهُمَا مِنْ حَدِيثِ بَعْضِ التَّابِعِينَ، وَتَرَكَ مِنْ حَدِيثِهِ شَبِيهَا بِهِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ نَظِيرٍ لَهُ مِنَ التَّابِعِينَ الثَّقَاتِ مَا يَلْزَمُ إِخْرَاجَهُ عَلَى شَرْطِهِمَا وَمَذْهَبِهِمَا فِيمَا نَذَكَّرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى"<sup>(٨٠)</sup>.

أخذ الدارقطني في تطبيق هذا المنهج في عشرة أحاديث كاملة، نأخذ منها - على سبيل المثال - حديثه الأول، حيث قال: "أخرج البخاري من حديث قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي: "يذهب الصالحون"، عن يحيى بن عباد، عن أبي عوانة، عن بيان، عن قيس، عن مرداس، عن النبي ﷺ. وأخرجه عن إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل، عن قيس، عن مرداس موقوفاً. وأخرج مسلم حديث قيس عن عدي بن عميرة: "من استعملناه على عمل"، من حديث وكيع، وابن ثمير، وابن بشر، وأبي أسامة، وفضل بن موسى، عن إسماعيل، عن قيس، عن عدي بن عميرة، عن النبي ﷺ. وقال مسلم بن الحجاج في "كتاب الودان": "عدي بن عميرة، والصنائح بن الأعسر، ودكين بن سعيد المُرَنِّي، ومرداس بن مالك الأسلمي، وأبوشهم، وأبو حازم، لم يرو عنهم غير قيس بن أبي حازم.

(٧٩) عبير عدنان بخش، "قول الحاكم المستدرک: على شرط الشيخين أو أحدهما"، مجلة العلوم الإسلامية، المركز القومي للبحوث بغزة، مج ٢، ع ٣، ٢٠١٩م. ص ٨٩-٩٠.  
(٨٠) الدارقطني، الإلزامات، ص ٩٤.

فيلزم على مذهبهما جميعاً إخراج حديث: الصُّنَابِح بن الأَعْسَر، ودُّكَيْن بن سَعِيد، وأَبِي حَازِم والد قَيْس. إذ كانت أحاديثهم مشهورةً محفوظةً، رواها جماعةٌ من الثقات، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن الصُّنَابِح، وعن دُّكَيْن، وعن أبيه، كل واحد منهم<sup>(٨١)</sup>.

وما أن انتهى الدارقطني من سرده لهذه الأحاديث العشرة على القاعدة التي استهل بها حديثه، أورد استهلالاً لقاعدة أخرى قال فيه: "ذكر أحاديث رجال من الصحابة رَوَوْا عن النبي ﷺ، رُوِيَ أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقلها، ولم يُخْرَج من أحاديثهم شيئاً، فيلزم إخراجها على مذهبهما"<sup>(٨٢)</sup>. ثم بدأ في سرد التراجم الواردة في الأحاديث العشر السابقة، وأخذ يعرض لجزء من الإسناد المبين لموضع الإلزام للصحابي، أو للتابعي الراوي عنه، ويذكر أحياناً مواضع الراوي عن التابعي، أما الرواة الضعفاء يذكر بعضهم، ولا يعول عليهم، ولا يتطرق لبقية رجال الإسناد. كما اتبع الدارقطني منهجاً عند سرد التراجم، وهو أن يبتدئ كل ترجمة بكلمة (حديث)، فيقول حديث فلان عن فلان، ثم إنه حذف كلمة حديث بعد ذلك واكتفى بذكر أسماء التراجم مباشرة<sup>(٨٣)</sup>.

واستخدم الدارقطني بعض العبارات التي بيّن فيها مواضع إخراج الشيخين لهذا الراوي الذي يلزم به، فيقول: وقد أخرج عنه البخاري، أو وقد أخرج مسلم عن فلان، أو وقد أخرج عن فلان، أو أن أخرج أحدهما عن فلان<sup>(٨٤)</sup>.

وورد في منهج الدارقطني في الإلزامات أيضاً أنه يقوم -في بعض المواضع- بذكر السند ولا يذكر المتن، ومن أمثلة ذلك قوله: "وسيلزم إخراج حديث محمد بن حاطب عن النبي ﷺ من رواية أبي مالك الأشجعي عنه، وقد رواه عنه أيضاً السماك بن حرب وغير واحد، منهم ابن عون ويوسف بن سعد وغيرهما"<sup>(٨٥)</sup>.

وهذا النهج قد يُثقل على الباحثين، حيث ذكر محقق الكتاب، بأن عدم ذكر الحافظ الدارقطني لمتن الأحاديث قد مثل له "أعظم مشكلة" عند تحقيقه للكتاب، ففي حالة الحديث السابق، كان الباحث في حاجة إلى الرجوع إلى كتاب: "تحفة الأشراف" للحافظ المزي، "وذخائر المواريث"، وترجمة ذلك الصحابي في "الإصابة"، "ومسند أحمد"، "ورب حديث لا أجده إلا بعد مُدَّة فأترك بياضاً، كحديث رافع بن أبي رافع

(٨١) الدارقطني، الإلزامات، ص ٩٥-١٠٠.

(٨٢) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٣٠.

(٨٣) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٣٠-١٣٥.

(٨٤) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٤١، ١٨٦.

(٨٥) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٠٣.

الطائي، فإني لم أجد بسنده إلا بعد زمان، وجدته في موضع "أوهام الجمع والتفريق" للحافظ الخطيب<sup>(٨٦)</sup>.

أما بالنسبة لمواضع الإلزام عند الدارقطني، فكان إلزامه لأحاديث الصحابة الذين تفرد عنهم راو ثقة، أخرج له الشيخين، أو أن يكون هذا الراوي في منزلة من أخرجوا له، كما أنه كان لا يولي اهتمامًا بالموقوفات، ونقصد بها هنا، أنه لو كان للصحابي أخبار موقوفة تمت روايتها من طريق تابعي آخر، فإنه -غالبًا- لا ينص على هذا التابعي عن الصحابي، كما يشير أحياناً إلى وجود اختلاف، ويرجّح أحد الوجهين، قد يلزم أحد الشيخين دون الآخر. والأمثلة على هذه المواضع كثيرة في الكتاب، فنجد عبارات كثيرة مثل: "وانفرد البخاري... وانفرد مسلم... واتفقا..."<sup>(٨٧)</sup>، وقال في حديث قيس بن أبي شهم: "وموضع الإلزام، أن البخاري أخرج حديث مرداس ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم"<sup>(٨٨)</sup>. وقوله: "وأخرج مسلم أحاديث أبي مالك الأشجعي... ولم يُخرجها البخاري، فيلزم على شرطهما إخراج حيث أبي مالك الأشجعي عن نُبَيْط بن شَرِيْط"<sup>(٨٩)</sup>. وقال أيضاً: "وسيلزم إخراج حديث محمد بن حاطب... وموضع الإلزام أن زاهر بن الأسود لم يرو عنه غير ابنه مجزأة"<sup>(٩٠)</sup>. وذكر أيضاً، "ويلزم مسلماً إخراج حيث أبي الأحوص..."<sup>(٩١)</sup>.

**المبحث الثاني: أوجه إلزام الشيخين بالتراجم التي ذكرها الدارقطني، وأسباب عدم إخراجها لحديثهما**

أقام الدارقطني كتابه الإلزامات في ناحية انتقائه لأحاديث الصحيحين على افتراض أن البخاري ومسلماً أخرجوا بعض أحاديثهما عن صحابة لم يرو عن الواحد منهم إلا راو واحد، أي أن الصحابي متفرد بأسانيد خاصة، كحديث قيس بن أبي الشهم، وحديث عتبان بن مالك، وحديث مالك بن صعصعة وغيرها من الأحاديث: فيقول: "واتفقا على حديث عتبان بن مالك، ولم يرو عنه غير محمود بن الربيع. واتفقا على إخراج حديث عمرو بن عوف البدري، حليف بني عامر ابن لؤي، ولم يرو عنه غير المسرور بن مخزومة، واتفقا على إخراج حديث مالك بن صعصعة في المعراج، ولم

(٨٦) الدارقطني، الإلزامات، ص ٣٥.

(٨٧) الدارقطني، الإلزامات، ص ١١٦-١٢١، ١٢٥-١٢٩.

(٨٨) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٠١.

(٨٩) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٠٢.

(٩٠) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٠٣-١٠٤.

(٩١) الدارقطني، الإلزامات، ص ١١٠.

يرو عنه غير أنس بن مالك، ولا رواه عنه غير قتادة، واتفقا على إخراج حديث معيقب، ولم يرو عنه غير أبي سلمة من وجه يصح مثله...<sup>(٩٢)</sup>.  
وقد تركزت همّة الدارقطني في كتابه الإلزامات في ذكر أحاديث كان ينبغي على البخاري ومسلم إخراجها برأيه، وقد ذكر النووي تعليقا على إلزامات الدارقطني بالقول: أن هذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح<sup>(٩٣)</sup>.  
وقد يثار هنا تساؤل مهم، فهل يمكن القول بأن هذا السبب قد غاب عن الدارقطني، بأن البخاري ومسلما لم يلتزما إخراج الصحيح كله؟ الواقع أن الدارقطني أعلم وأنبه من أن يغيب عنه هذا، وأن وجه اعتراض الدارقطني في الإلزامات كان مبنيا على أن الشيخين قصدا الإعراض عن أحاديث بعينها، لأسباب لديهما، وأن هذه الأسباب غير وجيهة برأيه، نظرا لكونهما تجاوزا عنها، وغضا الطرف عن مثلها في مواضع أخرى في كتابيهما.

إن الدارقطني في الإلزامات لم يكن يحاسب البخاري ومسلما على اكتفائهما بإخراج أحاديث دون أخرى، بل كان يناقشهما في موقف اتخاذهما من بعض الأحاديث، ورجح لديه أنها معرضا إعراضا مقصودا، وهو يناقشهما في هذا الموقف<sup>(٩٤)</sup>.  
وقد بدأ الدارقطني بتأصيل إلزاماته بذكر مثل هذه الأسانيد في الصحيحين التي يتفرد بها الصحابي؛ فخصص الجزء الأول من الكتاب في نقل ما في الصحيحين أو أحدهما من هذه الأسانيد المتفردة؛ ثم بعد ذلك سرد التراجم التي يلزم بها أصحاب الصحيحين، وكان يلزمهم من رواية الثقات، ولذا نص في غير موضع على هذا، فنجده يقول: "رواها جماعة من الثقات"، "من التابعين الثقات" إلى غير ذلك من دلائل.

أما عن أسباب عدم إخراج الشيخين للأحاديث التي ألزمها به الدارقطني، فيمكن القول، كما سبق الذكر في تمهيد هذه الدراسة، أن الشيخين لم يقصدا استيعاب الحديث الصحيح جميعه في كتابيهما، وتركوا أحاديث صحيحة خشية الإطالة. وفي ذلك القول يذكر ابن الصلاح: "قلت وذكر الحافظ أبو بكر البيهقي -رحمه الله- فيما قرأته بخطه فيما جمعه من العوالي الصحاح مما اتفق الشيخان على إخراجه من صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة وما تفرد به منها كل واحد منهما عن صاحبه هذا مع أن

(٩٢) الدارقطني، الإلزامات، ص ١٢١-١٢٥.

(٩٣) أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ٢ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ)، ج ١، ص ٢٤.

(٩٤) براء نذر ريان، إعراض الإمام البخاري عن تخريج الحديث في صحيحه، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية بغزة، مج ٢٩، ع ٣، ص ٢٨٢.

الإسناد واحد، ثم إن ما أئزمهما الدارقطني غير لازم لهما فإنهما تجنبنا التطويل ولم يضعا كتابيهما على أن يستوعبا جميع الأحاديث الصحاح واعترفا بأنهما تركا بعض الصحاح، رويانا ذلك عنهم صريحا... نعم إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلا في معناه عمدة في بابيه ولم يخرج له نظيراً فذلك لا يكون إلا لعلة فيه خفية واطلعا عليها، أو التارك له منهما أو لغفلة عرضت والله أعلم<sup>(٩٥)</sup>.

ولقد روى الخليلي بإسناده عن البخاري قال: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وقد تركت من الصحاح، يعني خوفاً من التطويل"<sup>(٩٦)</sup>.

وفي المعنى نفسه، ذكر الحاكم أسباباً أخرى لصحة الحديث، حيث قال: "إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علّة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقيح، عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته"<sup>(٩٧)</sup>. وهو بهذا نفى خاصية الحصر للأحاديث الصحيحة لدى الشيخين.

وقد تعرض بعض الباحثين لذكر مسوغات عدم إخراج الإمامين، البخاري ومسلم، لبعض الأحاديث في صحيحيهما، وخلصوا إلى أن عدم تخريج البخاري ومسلم لحديث يتوقع منهما تخريبه، له سبب وجيه في الغالب، وهذا السبب قد يكمن في وجود علة في إسناد الحديث، أو علة في متن الحديث، ويمكن للباحث التوصل إلى هذه العلة من خلال البحث والنظر والتثبت<sup>(٩٨)</sup>. أضف إلى ذلك من أسباب، وجود اختلاف في الوصل والإرسال، أي اختلاف الرواة الثقات في حديث ما، بأن يروييه بعضهم متصلاً، وبعضهم مرسلًا، أو وجود اختلاف في السماع وعدمه<sup>(٩٩)</sup>.

(٩٥) تقي الدين عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، ط٢ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، ص ٩٥.

(٩٦) أبو يعلى خليل بن عبدالله الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ج ٣، ص ٩٦٢.

(٩٧) أبو عبدالله الحاكم بن محمد النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، ط٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م)، ص ٥٩.

(٩٨) ريان، إعراض الإمام البخاري عن تخريج الحديث في صحيحه، ص ٢٩٤.

(٩٩) محمد خالد كلاب، وحسين أحمد حمد، مسوغات عدم إخراج الإمام مسلم بعض الأحاديث في صحيحه عند الحافظ ابن رجب الحنبلي، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج ٨، ع ٧٩، سبتمبر ٢٠١٨م، ص ١٥٦-١٦٠.

## المراجع:

- ١- إعراض الإمام البخاري عن تخريج الحديث في صحيحه، د. براء نزر ريان، الناشر: مجلة جامعة قطر للدراسات الإسلامية.
- ٢- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٣- إكمال الإكمال، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، وشارك في تحقيق الجزء الثاني: محمد صالح عبدالعزيز المراد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٤- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.
- ٥- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٦- الإلزامات، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٧- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: دار هجر للنشر والتوزيع - بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٨- الحياة المذهبية والعلمية للخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، كريمة بنتقة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع.٩.
- ٩- الدولة العباسية ومراكز القوى في عهد المقتدر بالله ٢٩٥-٣٢٠هـ، حامد غنيم سعيد، مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع.٣، ١٩٧٩م.
- ١٠- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- ١١- اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار صادر - بيروت، ١٩٨٠م.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ١٢- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- ١٣- تاريخ الإسلام وَوَفِيَاتِ الْمُشَاهِيرِ وَالْأَعْلَامِ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَازَ الذهبي، تحقيق: د. بشار عَوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
- ١٤- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ١٥- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - دمشق، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٦- خلافة المقتدر بالله (٢٩٥-٣٢٠هـ) دراسة في النواحي السياسية والإدارية، منى لطفي ذياب، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.
- ١٧- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (المتوفى: ٨٣٣هـ)، (: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الأولى عام ١٣٥١هـ برجستراسر).
- ١٨- دراسة تاريخية للأثار السلبية في اختلاف المذاهب الإسلامية في عهد الخليفة المقتدر بالله ٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٨-٩٣٢م، محمد عبده صالح، مجلة أبحاث بكلية الآداب بجامعة سرت، ع. ٢٠، ٢٠٢٢م.
- ١٩- سوالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن للنشر - القاهرة، د.ت).
- ٢٠- سوالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابوري، أبو عبدالرحمن السلمي، تحقيق: د. سعد عبدالله الحميد وآخرين، الرياض: د.ن، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.
- ٢١- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- ٢٢- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٣- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، دت.
- ٢٤- طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٢٥- قول الحاكم في المستدرک: على شرط الشيخين أو أحدهما، عيبر عدنان بخش، مجلة العلوم الإسلامية، المركز القومي للبحوث بغزة، مج ٢، ع ٣، ٢٠١٩م.
- ٢٦- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت.
- ٢٧- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- ٢٨- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧١/٥١٣٩٠م.
- ٢٩- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٣٠- مسوغات عدم إخراج الإمام مسلم بعض الأحاديث في صحيحه عند الحافظ ابن رجب الحنبلي، محمد خالد كلاب، وحسين أحمد حمد، الناشر: مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج ٨، ع ٧٩، سبتمبر ٢٠١٨م.
- ٣١- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٢- معرفة أنواع علوم الحديث، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: ١، ١٩٩٤م.